

الحالة في أنغولا^(١)

وإذ يساوره شديد القلق لاستمرار عدم تنفيذ الأحكام الرئيسية من اتفاقات السلم لأنغولا،

وإذ يساوره القلق لانعدام الحوار في الآونة الأخيرة بين حكومة أنغولا والاتحاد الوطني للاستقلال التام لأنغولا، وإذ يرحب باجتماعهما، تحت رعاية الأمم المتحدة في أديس ابابا، لمناقشة وقف إطلاق النار والمسائل السياسية،

وإذ يساوره القلق أيضا إزاء ما يتعرض له أفراد بعثة الأمم المتحدة الثانية للتحقق في أنغولا من مضايقات شنيعة وإيذاء بدني مشين وما تتعرض له ممتلكات الأمم المتحدة من نهب وتدمير، على النحو الوارد بيانه في تقرير الأمين العام،

وإذ يساوره القلق كذلك إزاء التقارير التي تفيد بوجود دعم أجنبي للأعمال العسكرية في أنغولا ومشاركة أجنبية فيها،

وإذ يعرب عن الأسف لأن تدهور الحالة قد أدى إلى تزايد صعوبة قيام البعثة بأداء الولاية المنوطة بها،

وإذ يذكر بأنه قد عقدت انتخابات ديمقراطية في يومي ٢٩ و ٣٠ أيلول/سبتمبر ١٩٩٢، شهدت الممثلة الخاصة للأمين العام بأنها كانت حرة ونزيهة عموما، وأنه قد اتخذت خطوات لتشكيل حكومة وحدة وطنية تعبر عن نتيجة الانتخابات التشريعية، وإذ يعرب عن عميق الأسف لعدم مشاركة الاتحاد الوطني للاستقلال التام لأنغولا في المؤسسات الديمقراطية التي أنشئت على هذا النحو،

وإذ يعيد تأكيد التزامه بالحفاظ على وحدة أنغولا وسلامتها الإقليمية،

وإذ يسلم بأن الأنغوليين هم الذين يتحملون المسؤولية الأساسية عن إقرار السلم وتحقيق المصالحة الوطنية في بلدهم،

وإذ يكرر تأكيد تأييده للجهود التي يبذلها الأمين العام وممثلته الخاصة بهدف حل الأزمة

مقررات

في الجلسة ٣١٦٨، المعقودة في ٢٩ كانون الثاني/يناير ١٩٩٢، قرر المجلس أن يدعو ممثلي أنغولا والبرتغال وزائير وزمبابوي وغينيا - بيساو وكوبا وموزامبيق وناميبيا ونيجييريا إلى الاشتراك، دون أن يكون لهم حق التصويت، في مناقشة البند المعنون:

"الحالة في أنغولا:

"تقرير لاحق للأمين العام عن بعثة الأمم المتحدة الثانية للتحقق في أنغولا (S/25140) و(Add.1)^(٢)؛

"رسالة مؤرخة ٢٥ كانون الثاني/يناير ١٩٩٢ وموجهة إلى رئيس مجلس الأمن من الممثل الدائم لأنغولا لدى الأمم المتحدة (S/25161)"^(٣).

القرار ٨٠٤ (١٩٩٢)

المؤرخ ٢٩ كانون الثاني/يناير ١٩٩٢

إن مجلس الأمن،

إذ يؤكد من جديد قراراته ٦٩٦ (١٩٩١) المؤرخ ٣٠ أيار/مايو ١٩٩١، و ٧٤٧ (١٩٩٢) المؤرخ ٢٤ آذار/مارس ١٩٩٢، و ٧٨٥ (١٩٩٢) المؤرخ ٣٠ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٢، و ٧٩٢ (١٩٩٢) المؤرخ ٢٠ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٢،

وقد نظر في التقرير الآخر المقدم من الأمين العام والمؤرخ ٢١ و ٢٥ كانون الثاني/يناير ١٩٩٢^(٤)،

وقد نظر أيضا في الطلب المقدم إلى الأمين العام من حكومة أنغولا في رسالتها المؤرخة ٢١ كانون الثاني/يناير ١٩٩٢^(٥)،

وإذ يشعر بالذعاج بالغ لما حدث مؤخرا من اندلاع القتال بصورة ضارية في أنحاء عديدة من أنغولا واشتداد تدهور الحالة السياسية والعسكرية الخطيرة أصلا في ذلك البلد،

الراهنة واستئناف العملية السياسية ، وبخاصة عن طريق إنجاز عملية الانتخابات .

١- يحيط علما مع التقدير بالتقرير الآخر للأمين العام؛

٢- يدين بقوة الانتهاكات المستمرة للأحكام الرئيسية لاتفاقات السلم لأنغولا وبصفة خاصة الرفض الأولي من جانب الاتحاد الوطني للاستقلال التام لأنغولا لنتائج الانتخابات ، وانسحابه من القوات المسلحة الأنغولية الجديدة ، واستيلاءه بالقوة على عواصم وبلديات المقاطعات، واستئناف القتال ؛

٣- يطالب بأن يوقف الطرفان إطلاق النار على الفور، وأن يستأنفا الحوار بصورة مستمرة وصادقة في اجتماعهما المعقود في أديس أبابا، وأن يتفقا على جدول زمني واضح للتنفيذ التام لاتفاقات السلم، وبخاصة فيما يتعلق بحجز قواتهما وجمع أسلحتها، وتسريح القوات، وتشكيل القوات المسلحة الوطنية الموحدة ، وإعادة الإدارة الحكومية على نحو فعال إلى جميع أنحاء البلد، وإنجاز عملية الانتخابات، وإتاحة حرية الحركة للناس والسلع؛

٤- يؤيد كل التأييد الأمين العام وممثلته الخاصة فيما يبذلانه من جهود مستمرة لاستئناف عملية السلم وإنجاز ولاية بعثة الأمم المتحدة الثانية للتحقق في أنغولا وسط ظروف بالغة الشدة؛

٥- يحث مرة أخرى الطرفين ، وبخاصة الاتحاد الوطني، على أن يبادرا إلى إثبات تقيدهما باتفاقات السلم وتنفيذها لها دون استثناء ؛

٦- يناشد بقوة حكومة أنغولا والاتحاد الوطني أن يؤكدوا للأمين العام في أقرب وقت ممكن أنه قد تم إحراز تقدم حقيقي نحو تنفيذ اتفاقات السلم ؛

٧- يناشد جميع الدول الأعضاء أن تقدم المساعدة الاقتصادية والتقنية إلى حكومة أنغولا من أجل إعادة تعمير البلد وتنميته ؛

٨- يطلب إلى جميع الدول الأعضاء أن تقدم الدعم إلى جميع الأطراف المعنية فيما تبذله من جهود لتنفيذ اتفاقات السلم؛

٩- يحث جميع الدول الأعضاء على أن تتخذ كل التدابير اللازمة لوقف أي تدخل عسكري أو شبه عسكري ، مباشر أو غير مباشر ، من أقاليمها وقفا فوريا وفعالا ، وأن تحترم بدقة أحكام اتفاقات السلم بشأن التوقف عن إمداد أي من الأطراف الأنغولية بمواد فتاكة ؛

١٠- يدين بقوة انتهاكات القانون الإنساني الدولي ، وبخاصة الهجمات التي يتعرض لها السكان المدنيون ، بما في ذلك عمليات القتل الواسعة النطاق التي يرتكبها مدنيون مسلحون ، ويطلب إلى كلا الطرفين التقيد بالتزاماتهما بموجب ذلك القانون والأحكام ذات الصلة من اتفاقات السلم؛

١١- يطالب الاتحاد الوطني بالإفراج فورا عن الرعايا الأجانب المحتجزين بصفة رهائن ؛

١٢- يدين بقوة الهجمات التي تعرض لها في أنغولا أفراد بعثة الأمم المتحدة الثانية للتحقق في أنغولا، ويطلب بأن تتخذ الحكومة والاتحاد الوطني جميع التدابير اللازمة لكفالة سلامتهم وأمنهم؛

١٣- يعرب عن تعازيه لأسرة مراقب الشرطة في البعثة الذي قُتل ؛

١٤- يوافق على توصية الأمين العام بإبقاء ممثل خاص في أنغولا يكون مقره لواندا ومعه العدد اللازم من الموظفين المدنيين والعسكريين وأفراد الشرطة ، وتكون ولايته على النحو المبين في الفقرة ٢٩ من تقرير الأمين العام ؛

١٥- يقرر تمديد ولاية البعثة لفترة ثلاثة أشهر، حتى ٣٠ نيسان/أبريل ١٩٩٣ ، على أن يكون ذلك مشروطا بأن يؤذن للأمين العام ، كتدبير مؤقت بناء على اعتبارات الأمن، أن يركز وزع البعثة في لواندا، وفي مواقع أخرى في المقاطعات حسب تقديره ، وذلك مع مستويات الأفراد والمعدات التي يرى أنه ينبغي الإبقاء عليها ، حتى يتسنى إعادة وزع البعثة فيما بعد على وجه السرعة متى أصبح ذلك ممكنا عمليا ، بفرض استئناف مهامها وفقا لاتفاقات السلم والقرارات السابقة بشأن هذه المسألة ؛

١٦- يطلب الى الأمين العام أن يقدم اليه بمجرد أن تسوغ الحالة ذلك، وعلى أي حال قبل ٣٠ نيسان/أبريل ١٩٩٣، تقريراً عن الحالة في أنغولا مشفوعاً بتوصياته بشأن الدور المتبل للأمم المتحدة في عملية السلم، وأن يبقي المجلس في غضون ذلك على علم في هذا الشأن بانتظام؛

١٧- يؤكد استعداده لاتخاذ إجراءات على وجه السرعة في أي وقت، في حدود فترة الولاية المأذون بها بموجب هذا القرار، وبناءً على توصية الأمين العام، لتوسيع نطاق وجود الأمم المتحدة في أنغولا بتدبير كبير في حالة إحراز تقدم ملموس في عملية السلم؛

١٨- يكرر الإعراب عن استعداده للنظر في جميع التدابير الملائمة وفقاً لميثاق الأمم المتحدة لتأمين تنفيذ اتفاقات السلم؛

١٩- يقرر إبقاء المسألة قيد نظره.

اتخذ بالاجتماع في الجلسة ٣١٦٨

مقررات

في رسالة مؤرخة ٢٢ شباط/فبراير ١٩٩٣^(٥) وموجهة الى رئيس مجلس الأمن، ذكر الأمين العام أنه، كما لاحظ أعضاء المجلس من الفقرة ٣٥ من تقريره المؤرخ ٢١ كانون الثاني/يناير ١٩٩٣ عن بعثة الأمم المتحدة الثانية للتحقق في أنغولا^(٦)، فقد عاد كبير المراقبين العسكريين السابق الى الخدمة في بلده في ١٤ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٢. وقال إنه يعتزم، بعد أن أنجز المشاورات اللازمة، أن يعين الميجور جنرال كريس أبوتو غاروبا (نيجيريا) لوظيفة كبير المراقبين العسكريين لبعثة الأمم المتحدة الثانية للتحقق في أنغولا، على أن يتولى مهامه في لواندا، رهناً بموافقة المجلس، حالما يتبين بوضوح أن الظروف مواتية لاضطلاع البعثة بالجوانب العسكرية لولايتها.

وفي رسالة مؤرخة ٢٦ شباط/فبراير ١٩٩٣^(٧) أبلغ رئيس مجلس الأمن الأمين العام بما يلي:

"أتشرف بإبلاغكم بأن رسالتكم المؤرخة ٢٢ شباط/فبراير ١٩٩٣ بشأن اقتراحكم تعيين الميجور جنرال كريس أبوتو غاروبا، من

نيجيريا، كبيراً للمراقبين العسكريين لبعثة الأمم المتحدة الثانية للتحقق في أنغولا^(٨)، قد تم اطلاع أعضاء المجلس عليها، وهم يوافقون على الاقتراح الوارد في رسالتكم".

وفي الجلسة ٣١٨٢، المعقودة في ١٢ آذار/مارس ١٩٩٣، قرر المجلس أن يدعو ممثل أنغولا الى الاشتراك، دون أن يكون له حق التصويت، في مناقشة البند المعنون "الحالة في أنغولا".

القرار ٨١١ (١٩٩٣)
المؤرخ ١٢ آذار/مارس ١٩٩٣

إن مجلس الأمن،

إذ يعيد تأكيد قراراته ٦٩٦ (١٩٩١) المؤرخ ٣٠ أيار/مايو ١٩٩٣، و ٧٤٧ (١٩٩٢) المؤرخ ٢٤ آذار/مارس ١٩٩٢، و ٧٨٥ (١٩٩٢) المؤرخ ٣٠ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٢، و ٧٩٣ (١٩٩٢) المؤرخ ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٢، و ٨٠٤ (١٩٩٣) المؤرخ ٢٩ كانون الثاني/يناير ١٩٩٣،

وإذ يشعر بالذعاج بالغ لما حدث مؤخراً من اندلاع القتال بصورة ضارية في أنحاء عديدة من أنغولا، والعدد الكبير من الاصابات، والخسائر الفادحة في الأرواح الناجمة عن ذلك، وزيادة تدهور الحالة السياسية والعسكرية الخطيرة أصلاً مما جعل ذلك البلد على شفا استئناف الحرب الأهلية،

وإذ يساوره شديد القلق إزاء الانتهاكات المستمرة التي يرتكبها الاتحاد الوطني للاستقلال التام لأنغولا للأحكام الرئيسية لاتفاقات السلم لأنغولا،

وإذ يساوره القلق أيضاً إزاء التقارير التي تزيد باستمرار تدفق الدعم العسكري والمعدات العسكرية انتهاكاً لاتفاقات السلم،

وإذ يلاحظ مع القلق بوجه خاص أن مأساة بشرية ذات أبعاد خطيرة تتشكل حالياً في أنغولا، وتنشأ معها بالتالي حاجة إلى زيادة المساعدة الإنسانية الدولية،